الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-05-30

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

تتولى مراقبتها وزارة الشؤون الدينية و"شرطة المساجد"

دور العبادة تحت المجهر لمنع استغلالها في الانتخابات

سخرت وزارة الشؤون الدينية والاوقاف، الامكانيات اللازمة من اجل مراقبة المساجد ودور العبادة، ومنع استغلالها من قبل المترشحين للانتخابات التشريعية القادمة، وفقا لما تنص عليه المادة 84 من القانون العضوي للانتخابات، وهذا بالتعاون مع شرطة المساجد ومختلف الفاعلين الذين يقومون بتقديم الإخطارات للجهات الوصية من أجل ضمان حياد هذه الأماكن وبقائها في منأى عن الممارسات السياسية.

شريفة عابد

وحتى وإن كانت دور العبادة من الأماكن التي تسهر أجهزة الدولة بشكل دوري على مراقبتها، لمنع اختراقها من أي جهات متطرفة بالنظر للتجارب المأسوية التي عاشتها الجزائر خلال العشرية السوداء، غير أن مراقبة هذه الفضاءات يشتد خلال المواعيد الانتخابية من أجل السهر على تحييدها تماما من "الاستغلال السياسوي"، والحيلولة دون تحولها الى آداة في يد فئات معينة، "ما يجعلها في النهاية عوامل تفرقة وليس جمع بين المواطنين".

في هذا السياق أكد الدكتور يوسف مشرية، المترشح بحزب جيل جديد وهو اطار بوزارة الشؤون الدينية والاوقاف لـ«المساء"، أن دور العبادة تعد من بين أهم الفضاءات التي قد يلجأ اليها المترشحون للانتخابات التشريعية من أجل الترويج لحملاتهم الانتخابية، باعتبارها أماكن تجمع مختلف فئات المجتمع المعنيين بالعملية الانتخابية، وبالتالي يمكن أن تتحول إلى فضاءات تستقطب المترشحين لتوزيع المناشير والمطويات الانتخابية والترويج لبرامجهم.

على هذا الأساس تحظر المادة 84 من القانون العضوي للانتخابات استعمال المساجد في العملية الانتخابية، حيث تنص على أنه "يمنع استعمال أماكن العبادة والمؤسسات والإدارات العمومية والمؤسسات التربوية ومؤسسات التعليم والتكوين مهما كان نوعها أو انتماؤها لأغراض الدعاية الانتخابية بأي شكل من الأشكال".

وذكر مصدر "المساء" انه في إطار تطبيق تدابير القانون العضوي للانتخابات، تسهر وزارة الشؤون الدينية والاوقاف، منذ بداية الحملة الانتخابية على مراقبة هذه الأماكن، بالتعاون مع الفاعلين السياسيين سواء كانوا "مترشحين" أو ما يعرف لدينا بـ«شرطة المساجد" أو حتى المواطنين، حيث يقومون بإخطار الجهات المعنية بالتجاوزات المسجلة سواء بطريقة مباشرة أي بالتوجه لمندوبية السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، على مستوى الدائرة الانتخابية. وهو ما يقوم به عادة المترشحون عندما يقفون على استغلال أحد ممثلي القوائم لدور العبادة للترويج لحملته الانتخابية.. كما يمكن التوجه لإمام المسجد ووزارة الشؤون الدينية عبر مديرياتها لإخطارها بالتجاوزات الانتخابية على مستوى المسجد، فيما تقوم "شرطة المساجد" بإخطار الأجهزة المعنية بهذه التجاوزات حتى تتخذ الإجراءات اللازمة.

وفي حال إبلاغها بأي تجاوز تخطر السلطة الوطنية للانتخابات، عبر مندوبياتها . يضيف يوسف مشرية . ممثلي الأحزاب أو القوائم المعنية بالتجاوز من أجل تصحيح وضعها واتخاذ الإجراءات للازمة.

وتعد عملية مراقبة المساجد في الحملة الانتخابية معقّدة بالنظر لساعات فتح دور العبادة في أوقات الصلاة المتفرقة، ما يستدعي تعاون جميع الشركاء السياسيين والاجتماعيين، حتى لا تستغل هذه الفضاءات سياسيا، وتظل قواسم مشتركة لجميع المواطنين الجزائريين مهما كانت انتماءاتهم السياسية والأيدولوجية.

الأحزاب تواصل الكشف عن وعودها الانتخابية

إجماع على أن بيان أول نوفمبر المرجعية الوحيدة للدولة

إعداد: عبد الله. ن

تطرق منشطو الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 جوان المقبل، يومي نهاية الأسبوع، إلى أهم الرهانات والأدوار المنتظر أن يؤديها المجلس الشعبي الوطني المقبل بتركيبته البشرية وتوازناته السياسية الجديدة

بعجي: مشروع مجتمع جديد لمحاربة الفساد

دعا الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، أبوالفضل بعجي، أمس السبت، من ولاية تمنراست، إلى "صياغة مشروع برنامج مجتمعي جديد لمجابهة التحديات المستقبلية". وأوضح بعجي خلال تنشيطه تجمعا شعبيا في إطار الحملة الإنتخابية لتشريعيات 12 جوان القادم، بحضور مناضلي ومترشحي قوائم حزبه بولايات تمنراست وعين قزام وعين صالح وبرج باجي مختار، "أن الجزائر اليوم في حاجة إلى صياغة مشروع برنامج مجتمعي جديد والعمل على تجسيده لمواجهة آثار الفساد والقضاء عليه وأيضا لمجابهة التحديات المستقبلية". وأكد المسؤول الحزبي أن "هذا المشروع المجتمعي ستقوم بصياغته كفاءات علمية من مختلف التخصصات وسيضم لجنة عمل واسعة من مختلف القطاعات ويتطلب تطبيقه إرادة سياسية كبيرة، وهي الإرادة التي يتوفر عليها حاليا رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون". وأبرز الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني أهمية التوافق على هذا المشروع المجتمعي، مشيرا إلى أنه "ينبغي أن يتم تنفيذه عبر مختلف مؤسسات الدولة"، مضيفا أن تشكيلته السياسية "تتوفر على العنصر البشري اللازم من كفاءات وطنية ستساهم في تجسيده ميدانيا".

جمال بن عبد السلام: 12 جوان فرصة لإحداث التغيير

أكد رئيس حزب جبهة الجزائر الجديدة، جمال بن عبد السلام من بسكرة، أن هذا الاستحقاق "يشكل فرصة لإحداث التغيير من خلال إفراز مجلس شعبي وطني جديد نابع من إرادة الشعب". واعتبر في هذا الصدد حزبه "أداة للدفاع عن مصالح الشعب"، قائلا "نحن حريصون على الجزائر لأنها أمنا ورأسمالنا ولن نبيعها وسنبقى واقفين مع الخيار الدستوري والانتخابي".

مقري: مؤشرات سياسية توحي بوجود نية في ضمان نزاهة الاقتراع

بدوره، لفت رئيس حركة مجتمع السلم عبد الرزاق مقري بقالمة التي نشطها بها تجمعا شعبيا، إلى أن "المؤشرات السياسية الحالية توحي بوجود نية حقيقية في إضفاء الشفافية والنزاهة على الموعد الانتخابي المقبل"، مضيفا أن الفرصة مواتية للجزائريين من أجل "ترك الصراعات والأحقاد والتفكير أكثر في المستقبل وإخراج البلاد من الأزمة". وتعهد بأنه في حال ما إذا فاز حزبه بأغلبية مقاعد المجلس الشعبي الوطني المقبل، سيتبع أسلوب الحوار مع كل الجزائريين بمن فيهم الذين لم يشاركوا في الانتخابات، معربا في هذا السياق عن استعداده للسعي "من أجل توافق وطني وتأسيس حكومة وحدة وطنية تضم كل كفاءات الوطن وتهدئة الأجواء السياسية والاقتصادية وتشجيع الاستثمار".

بن بعيبش: "بناء دولة مرجعيتها بيان أول نوفمبر وعهد الشهداء"

وفي السياق نفسه، شدد رئيس حزب الفجر الجديد الطاهر بن بعيبش بأم البواقي، على أن البلاد بحاجة إلى "بناء دولة مؤسسات مرجعيتها بيان أول نوفمبر 1954 وعهد الشهداء"، ووصف التشريعيات بـ«الموعد التاريخي والمصيري"، معتبرا أن "المجلس الشعبي الوطني القادم يعول عليه في إنعاش السياسة في البلد ومرافقة الحكومة ومساءلتها وخلق التوازن داخل البلد". وأضاف رئيس حزب الفجر الجديد أن المجلس الشعبي الوطني يمنحه الدستور "صلاحيات كبيرة" على غرار سن القوانين ومساءلة أعضاء الحكومة وهو ما يؤهله للتطرق إلى الملفات الكبرى التي تخص الشعب الجزائري ودراستها ومعالجتها. وعلى هذا الأساس، شدد رئيس حزب الحرية والعدالة بالنيابة جمال بن زيادي بسعيدة، على أن حسن اختيار الشعب لممثليه بالبرلمان الذين يتميزون بالكفاءة هو السبيل الوحيد لبناء دولة الحق والقانون.

فيلالي غويني: الشعب سيشارك بقوة في التشريعيات

وقال رئيس حركة الإصلاح الوطني، فيلالي غويني بالبليدة، إن الشعب الجزائري "عازم" على المشاركة في الانتخابات التشريعية "لإحداث التغيير". وأضاف أن "الأطراف التي تروج لعكس ذلك خسرت رهان الرئاسيات عندما حاولت الضغط على الشعب لحثه على عدم المشاركة وكذا رهان التعديل الدستوري مرة أخرى وستخسر رهان تشريعيات 12 جوان المقبل".

موسى تواتي: نعمل على أن تكون السلطة في خدمة الشعب

إلى ذلك، قال رئيس الجبهة الوطنية الجزائرية موسى تواتي بسيدي بلعباس: "نريد من خلال الموعد الانتخابي المقبل أن نبني دولة عدالة ومساواة وحق تكون فيها السلطة للشعب وتكون السلطة فيها خادمة للشعب". وركز على ضرورة أن "يتحلى ممثلو الشعب في المجلس الشعبي الوطني المقبل بالكفاءة والنزاهة لتحقيق تطلعات الشعب".

بن قرينة: متمسكون ببناء دولة تقوم على مشروع أول نوفمبر

من جانبه، أكد رئيس حركة البناء الوطني، عبد القادر بن قرينة بوهران، أن مسار "التغيير الايجابي" في كنف الأمن والاستقرار "قد تحقق جزء هام منه وسيتم تحقيق المزيد من الانجازات والمكتسبات". وأشار إلى أن حركة البناء الوطني "متمسكة بالعمل مع جميع الخيرين في هذا الوطن من أجل بناء دولة حديثة تقوم على أساس مشروع أول نوفمبر وقيم الحرية والعدالة وتكريس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية".

يزيد بن عائشة: ضرورة "تفعيل رقابة المواطن" عبر المجالس المنتخبة

بدوره، أكد رئيس حركة النهضة، يزيد بن عائشة، أمس السبت بوهران، على ضرورة "تفعيل رقابة المواطن" عبر المجالس المنتخبة (البلدية والولائية) لعمل المسؤولين ومؤسسات الدولة. وأبرز بن عائشة، خلال تجمع شعبي في إطار الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 جوان المقبل، أن "المواطن يجب أن يكون صاحب القرار وعلى المؤسسات التي انتخبها أن تلعب دور المراقبة والمساءلة". وتعد الانتخابات التشريعية - حسبه - "الوسيلة الوحيدة لإدراج حق المواطن في المشاركة في القرار السياسي المصيري له ولوطنه وتحقيق التغيير الذي يصبو إليه".

الطيب زيتوني: نعمل على سن قانون لتقليص منح النواب والمسؤولين

كما دعا الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، الطيب زيتوني، أمس السبت بوهران، الطبقة السياسية، إلى التكتل داخل "قطب قوي" لتقوية الجبهة الداخلية. وأضاف أن التجمع الوطني الديمقراطي سيرافع من أجل "إعادة النظر في المنح التي يستفيد منها نواب المجلس الشعبي الوطني ومزايا إطارات الأمة حتى لا يكون الترشح لمقعد في البرلمان طمعا في الراتب الشهري، بل من أجل بناء مؤسسة برلمانية قوية تتحدى كل المخاطر التي تحدق بالجزائر من الداخل والخارج وتكون لها قوة التشريع ولا تخضع للقوانين التنفيذية".

جبهة العدالة والتنمية: الانتخابات حل تدرجي للتغيير

أكد رئيس مجلس شورى جبهة العدالة والتنمية، لخضر بن خلاف، أن التغيير الهادئ يبدأ بالتدرج وبتنظيم الانتخابات. وذكر بن خلاف أن "التغيير الهادئ يبدأ بالتدرج عن طريق تنظيم انتخابات نزيهة تساعدنا على التخلص من كل الممارسات السلبية التي كانت في السابق، على غرار ظاهرة تزوير الانتخابات". وأضاف أن "الحل اليوم يبدأ بتنظيم هذه الانتخابات بشكل نزيه لاختيار ممثلي الشعب سواء في البرلمان أو في المجالس المحلية ومنع أعداء الجزائر من تمديد الأزمة.

الشعب

ترشّح الإعلاميّين تحت المجهر

اختلاف في الأسباب و«إجماع» على التّغيير

تعرف تشريعيّات جوان 2021 مشاركة قياسية للإعلاميّين خاصة الشباب منهم، سواء في قوائم حرّة أو أحزاب، رغبة منهم في التّغيير مستغلّين التعديل الأخير لقانون الانتخابات، الذي شجّع هذه الفئة والشباب على العموم على الانخراط في العمل السياسي، والمشاركة بنفس الحظوظ مع الأحزاب التي فرضت سيطرتها على المشهد السياسي، وظلت تحتكر الأغلبية البرلمانية لسنوات، غير أنّهم اتّفقوا على العمل وفق برامج متنوّعة تترجم أفكارهم ومواقفهم تجاه القضايا الأساسية للبلاد والمواطن الجزائري، حاملين هموم مهنة الصحافة معهم والمساهمة في سنّ تشريعات تعيد الاعتبار لممارسيها، وترتقي بها لتكون مهنة النّخب لا المتاعب، خاصة مع التطور الحاصل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

سعاد بوعبوش

«الشعب» سلّطت الضّوء على مشاركة بعض الوجوه الإعلامية، ووقفت عند دوافعهم وآمالهم في التّغيير المنشود، وإنهاء النظرة القديمة للبرلمان، وإعطاء صورة ومفهوم جديدين للممارسة السياسية النيابية، وزادهم في ذلك رصيدهم الإعلامي ومرافقتهم الدائمة لكل المراحل السياسية التي مرت بها الجزائر لعلّ وعسى يستطيعون أن يغيّروا شيئا بانخراطهم في هذا المجال.

زين الدين زديغة:
المواطن يهمّه حلّ مشاكله

زين الدين زديغة من بين الإعلاميّين الذين اختاروا الترشح في القائمة الحاملة لرقم 15 لحزب صوت الشعب عن الدائرة الانتخابية لولاية بومرداس، اعتبر ترشّح الإعلاميّين لتشريعيات جوان فأل خير على قطاع الإعلام لأنّهم يعرفون واقعه وينتظرون منهم المرافعة من أجل حل مشاكله، مشيرا إلى نمط التصويت الجديد الذي جاء به قانون الانتخابات سيؤدّي ربما إلى إلغاء سيطرة الأحزاب التقليدية.

وأوضح زديغة بخصوص اختياره التّرشّح في إطار حزبي بالقول: «ترشّحت في قائمة تابعة لحزب سياسي لكنّني لم أمارس النّضال لا في صفوفه ولا في أي حزب آخر، إذا لست مضطرا للالتزام ببرنامجه، وكلمة التغيير واسعة، خاصة في ظل الظروف التي تمر بها البلاد، وعليه فإنّ المواطن في الجزائر العميقة يهمّه حل مشاكله وتحسين ظروف معيشته، وهي أمور ذات الصّلة بالتنمية، أما أمور التشريع ومهام النائب البرلماني الأخرى، فأعتقد أنّها لا تدخل ضمن اهتمامات المواطن».

في هذا السياق، أشار المتحدّث إلى تركيزه على العمل الجواري أكثر لأنّ الفئة التي ستدلي بأصواتها حسب رأيه هم كبار السن ممن لا يستعملون مواقع التواصل الاجتماعي عكس الشباب، الذين يعتمدون عليها تواصلهم مع العالم والآخر.

سماح عمامرة:
ترشّحي لم يأت من فراغ

سماح عمامرة مترشّحة للانتخابات التّشريعية البرلمانية 2021، عن ولاية أولاد جلال ضمن القائمة الحرّة «الحصن المتين» قرّرت المشاركة في الانتخابات في قائمة حرة رفقة زميلها الإعلامي عبد العالي مزغيش، وطبعا هذه المشاركة لم تأت من فراغ – على حد قولها – وإنما جاءت بعد تفكير عميق بعد اطلاعها على القانون العضوي المتعلق بالانتخابات.

وأوضحت عمامرة أنّ الدافع الذي قادها للترشح والدخول في عالم السياسة، وخوض هذا الغمار هو رغبتها في المساهمة لبناء أسس الدولة الجديدة الخالية من الفساد والبيروقراطية تسود فيها المساواة والعدالة الاجتماعية بين الأفراد، ما دام أنّها قادرة على هذه المسؤولية وتقديم الأفضل في هذا المجال.

وبالنسبة لاختيارها لقائمة حرّة بدل حزب سياسي، لم تنكر المتحدثة تلقيها عروضا من أحزاب قوية لتكون على رأس القائمة، ولكنّها فضّلت قائمة حرّة على أن تكون تحت اسم حزب خصوصا في ظل الظروف الحسّاسة التي تمر بها البلاد، وانعدام ثقة الشعب في هذ الأحزاب.

وحول موقفها من حملة التشويه التي طالتها، اعتبرتها عمامرة دعاية مضادة تحدث غالبا شنّتها بعض العصابات الإلكترونية التي طالت حتى زميلات مترشّحات من مختلف الولايات، منهم من غرضه التشويه لأنها ربما تمثّل خطرا عليهم، وبالتي لابد من تشتيت الأصوات الموجّهة لصالحها، ومنهم دافعه التغزل فربما كانت ظاهرة ترشح نساء مثلي استثنائية وسابقة من نوعها في الجزائر، خاصة وأن صورتها انتشرت على أوسع نطاق، حتى أنه وصل الأمر الى تلقيبهم بـ «حسناوات الانتخابات».

عبلة عيساتي: تغيير واقع الإعلام

عبلة عيساتي المترشّحة عن حزب جبهة التحرير الوطني للدائرة الانتخابية لولاية الجزائر، الحاملة لرقم 7 هي الأخرى اختارت الترشح في إطار حزبي لأنّها منذ مدة كانت مناضلة في حزب جبهة التحرير، مشيرة إلى أنّ ترشّح عدد كبير من الإعلاميين للانتخابات التّشريعية المقبلة حرية شخصية، فكل مترشح له رأيه ودوافع الترشح تختلف من شخص لآخر، فربما يرجع البعض سبب الترشح إلى وضعية قطاع الإعلام، والوضعية الاجتماعية التي يعيشها الصحفي كإعلامي ومواطن جزائري بصفة عامة أو هو ثورة على ما مرّت به الجزائر في الفترة الأخيرة من أزمة اقتصادية وسياسية وغير ذلك لكل إعلامي دافعه الشخصي في الترشح للتشريعيات المقبلة.

أما عن دافعها الشّخصي للترشح للانتخابات التشريعية، فيعود في الأساس – حسب عيساتي – إلى ما آل إليه قطاع الإعلام مؤخرا والأزمات التي مرّت على الزملاء الصحفيين سيما في القطاع الخاص، قائلة إنّ: «ما نسعى إلى تغييره هو أن يكون للإعلامي قانون خاص بالسمعي البصري وتحيين قانون الصحافه المكتوبة الذي بات أكثر من ضروري، حيث يوجد مئات من الصحفيين بدون بطاقة الصحفيين المحترفين، وبدون سكن وأجر يضمن لهم العيش الكريم.

وبخصوص إقناع الناخب، قالت الصّحفية المترشّحة: «نحن في جبهه التحرير الوطني لا نعطي وعودا كاذبة تكون حجر عثرة في طريق المترشح بل نعمل على إيجاد حلول لبعض المشاكل التي يعاني منها المواطن، والتي يمكن أن تسوى على مستوى دائرة كل ناخب هذه من جهة، من جهه أخرى يسعى الأفلان من خلال برنامجه أن يمس جميع شرائح المجتمع عن طريق تسليط الضوء على إبراز المشاكل التي يعاني منها المواطن البسيط خاصة، على رأسها العلاج المجاني، السكن الاجتماعي الذي هو حق مشروع لكل مواطن جزائري.

وعن برنامج الحملة الانتخابية المسطّر في جبهه التحرير الوطني، أوضحت عيساتي أنّه يحث في الأساس على العمل الجواري والتقرب من المواطنين، وإقناعهم بضرورة التّوجّه يوم 12 جوان لصناديق الاقتراع بقوة من أجل إعطاء رأيهم واختيار الأنسب ليمثلهم في قبة البرلمان.

رياض بوزينة:
طموح سياسي

محمد رياض بوزينة صحفي بوكالة الأنباء والمترشح عن حزب الكرامة للدائرة الانتخابية لولاية الجزائر الحاملة لرقم 11، اعتبر ترشّح الإعلاميّين حقا مشروعا، وذلك لأنّه بالدرجة الأولى هو مواطن جزائري يحق له مثلما يحق لغيره الوصول إلى المجالس المنتخبة، كما أنّ الطّموح السياسي مشروع بالنسبة لممارسي هذه المهنة.

ويعود كثرة الصّحفيّين المترشّحين في التّشريعيات حسب بوزينة إلى طبيعة عملهم، حيث أنّهم أقرب إلى العمل البرلماني، كما أنّ جلهم يتحكم في أبجديات النّظام التشريعي ووظيفة النائب، بحكم تغطياتهم اليومية لنشاط البرلمان واحتكاكهم المباشر مع النواب. ومن هذا المنطلق يقول: «دافعي للترشح هو أولا طموحي لتقديم شيء يفيد الوطن في هذا الوقت العصيب لكن أيضا لقربي من المواطن بحكم مهنتي وإدراكي لما يحتاجه، وأريد نقل دفاعي عن احتياجات المواطن عبر وسائل الإعلام لأحد أهم المؤسسات التشريعية في الدولة».

ويأمل مترشّح حزب الكرامة في أن يقوم هذا الكم الهائل للصحفيين المترشّحين أن يرفعوا مستوى النقاش داخل جلسات البرلمان، أكثر من ذي قبل والتفرغ للمهام الجديدة في حال الوصول إلى البرلمان، لكن هواية الكتابة سوف لن تزول.

شهيناز حاج زوبير:
نقل انشغالات الجالية

شهيناز حاج زوبير، مرشّحة جبهة التحرير الوطني عن المنطقة الرابعة التي تضم الأمريكيتين كندا، روسيا وأوروبا ماعدا فرنسا هي الأخرى اعتبرت المشاركة الكبيرة للإعلاميّين في هذه الانتخابات التشريعية أمر جد إيجابي للمواطن الجزائري، سواء داخل أو خارج الوطن، قائلة: «من يعرف مشاكل المواطن أحسن من الإعلامي؟ الفرق الوحيد هذه المرة هو أنه ستتاح لنا الفرصة كبرلمانيين لحل مشكلة المواطن، وليس نقلها للرّأي العام كما في السابق».

أوضحت حاج زوبير أن ترشّحها جاء رغبة منها في خدمة الجالية الجزائرية، والحفاظ على مصالحها وتحسين ظروفها، مشيرة إلى أنّها تنوي تسهيل السفر إلى الجزائر للجالية، وكذلك تسهيل بالإجراءات الإدارية في قنصلياتنا في الخارج كبداية.

وحول طريقة قيامها بحملتها الانتخابية، أشارت المتحدّثة إلى أنّها تشارك الناخب في برنامجها وتحرص أن يتطابق مع مطالب الجالية، فمن المهم – حسبها – الاستماع للناخب وإضافة مطالبه في برنامجها ومشاركتها مع الإعلام، فالجالية تعرفها من خلال عملها في الإعلام وتعرف حرصها على مساعدة الجالية، وهذا ما ساعدها في إقناع الجالية.

وللتّرويج لبرنامجها وتحقيق تفاعل أكبر مع الناخبين من أفراد الجالية، أوضحت مرشّحة الأفلان بالمنطقة الرّابعة، أوضحت أنّها تستعمل مواقع التواصل الاجتماعي بشكل أساسي والزملاء في الإعلام يساعدونها للتعريف أكثر بها وببرنامجها عن طريق وسائل الإعلام.

وعن اختيارها لحزب جبهة التحرير الوطني، أكدت أنها تدرك أنه ليس كباقي الأحزاب، فهو جزء من تاريخ الجزائر ويشرفها أن تكون في قائمته، وهي متأكدة أنّه تم اختيارها كشباب كرغبة لتجديد الحزب لخدمة الجزائر برؤيا جديدة.

بين العمل الجـــــواري ومواقع التّواصل الاجتماعي

همـــــوم الصّحـــــافة ومشاكلها في قلب البرامج

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

Législatives

Développement local et stabilité comme cheval de bataille

Le développement local, notamment dans les zones d'ombre et éloignées, et la poursuite du processus institutionnel à travers l'élection des membres de l'Assemblée populaire nationale (APN), comme gage de stabilité, ont constitué les principaux points abordés par les intervenants vendredi soir dans le cadre de la campagne électorale des législatives du 12 juin.

A Sidi Bel-Abbes, le secrétaire général de l'Alliance nationale républicaine (ANR), Belkacem Sahli, a indiqué que son parti présentait un "programme complémentaire susceptible de relancer le développement local à travers l'ensemble des régions du pays".

Le PRA a choisi comme slogan "le renouveau républicain" et base sa campagne électorale sur un programme dont les "axes essentiels ont trait aux mutations institutionnelle, constitutionnelle et économique", et comportent des propositions de "réformes structurelles touchant différents secteurs vitaux", a précisé M Sahli.

Egalement en campagne à Sidi Bel-Abbès, le président du Front national algérien (FNA), Moussa Touati, a indiqué que son parti prenait part aux législatives pour contribuer à l'avènement d'un "Etat de justice, d'égalité et de droit".

"Nous voulons, à travers le prochain rendez-vous électoral, construire un Etat de justice, d'égalité et de droit dans lequel le pouvoir appartient au peuple et l'autorité est au service du peuple", a-t-il souligné.

La présidente de Tadjamoue Amel El Djazair (TAJ), Fatima-Zohra Zerouati, s'est engagée, pour sa part, à oeuvrer à l'amélioration du cadre de vie des citoyens des zones éloignées. Mme Zerouati a soutenu, lors d'un meeting animé à Ain Tédelès (Sud de Mostaganem), que le programme électoral de TAJ était basé sur une analyse de la situation économique, sociale et culturelle et propose des "solutions pouvant être concrétisées à court et moyen termes".

Les candidats de la liste indépendante "Sada El Ahrar" se sont engagés à Blida à "œuvrer à la garantie d'une vie décente au profit des habitants des zones d'ombre, marginalisés depuis des années". A Saida, le président du Parti de la liberté et de la justice (PLJ) par intérim, Djamel Benziadi, a estimé que "l'élection par le peuple de représentants parlementaires compétents et intègres est la seule voie pour asseoir les fondements d'un nouvel Etat".

En campagne à Tlemcen, Lakhdar Benkhellaf, cadre dirigeant du Front de la justice et du développement (FJD), a estimé, de son côté, que "le changement pacifique commence progressivement par l'organisation d'élections intègres devant permettre d'effectuer une rupture avec toutes les pratiques négatives du passé, telle la fraude".

Le président du parti El Karama, Mohamed Daoui, a considéré depuis Biskra que le député à l'Assemblée populaire nationale devait assumer pleinement ses missions consistant à "exercer un contrôle sur le gouvernement, œuvrer à l'amendement des lois, créer des commissions de contrôle dans les wilayas, identifier les problèmes dans le domaine économique afin de promouvoir le développement local et, par conséquent, améliorer le niveau de vie des citoyens".

Le président du parti El Fadjr El Djadid, Tahar Benbaibeche, a affirmé à Constantine que "la réorganisation de la pratique politique, en choisissant le 12 juin prochain des représentants du peuple compétents, constitue la seule voie et le meilleur moyen à même de garantir l'avenir du pays, car permettant de renforcer sa stabilité et consolider son unité". Le président du mouvement El Bina, Abdelkader Bengrina, a déclaré à Oran que "l'Algérie a besoin d'une stabilité politique permettant un décollage économique et le développement", ajoutant que cela ne peut être réalisé qu'à travers des "élections régulières et démocratiques".

Le président du Mouvement de la société de la paix (MSP), Abderrezak Makri, a appelé à Souk Ahras à la "nécessaire valorisation des potentialités économiques et touristiques des wilayas frontalières pour relancer le développement du pays".

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

CARNET DE CAMPAGNE

APRÈS UNE SEMAINE DU DÉBUT DE CAMPAGNE

Les sites d'affichage encore vides

LA LOI électorale donne la chance à tous les candidats de prétendre aux voix des électeurs car les listes sont ouvertes.

KAMEL BOUDJADI

Mais où est donc le candidat ?

Après une semaine du début de la campagne pour les élections législatives du 12 juin, les candidats n'ont pas encore investis les sites d'affichage réservés pour la circonstance à travers les communes et les villages. À l'exception de quelques rares postulants qui commencent à développer un argumentaire pour convaincre, le reste des candidats n'est pas encore visible. Pourtant, l'on s'attendait à une concurrence rude et richement colorée par le fait que les listes soient ouvertes, ce qui fait, en effet, que tous les candidats d'une même liste sont à chances égales d'obtenir le nombre de voix nécessaires pour accéder à l'Assemblée populaire nationale.

A rappeler également que la course électorale dans la wilaya de Tizi Ouzou continue de mobiliser les listes partisanes au détriment des candidats libres. Selon les chiffres obtenus auprès de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), quelque 16 listes sont présentées ou parrainées par des partis politiques sur les 20 en course pour les 11 sièges dont dispose la wilaya de Tizi Ouzou à l'Assemblée populaire nationale. Quatre listes seulement ont été présentées par des candidats libres dont la majorité a déjà tenté sa chance en 2017.

À rappeler, par ailleurs, que la wilaya de Tizi Ouzou a mis les moyens pour assurer une campagne convaincante à même d'attirer les électeurs. Quelque 623 sites d'affichage et 30 salles ont, en effet, été réservés pour assurer une bonne communication aux candidats.

Ces sites sont répartis à travers les villages, les quartiers des chefs-lieux de la wilaya tandis que les salles mobilisées représentent toutes les maisons de jeunes, tous les centres culturels en plus de la grande salle de la Maison de la culture et du théâtre régional situés au niveau du chef-lieu de wilaya. Notons aussi que quelque 698 000 électeurs composent le corps électoral de la wilaya de Tizi Ouzou.

Au sujet justement de ces listes, notons que le Front de Libération nationale est présent dans une liste conduite par Amar Arib, tandis que Abdenour Belarbi dirige, lui, celle du Rassemblement national démocratique. Le FNA de Moussa Touati se présente pour sa part avec une liste conduite par Omar Aït Mokhtar alors que la liste du Mouvement de l'entente nationale est conduite par Youcef Yetouche. Au chapitre des listes indépendantes, l'on constate le retour, pour la deuxième fois, de la liste Tagmats conduite par l'ex-maire de la commune du chef-lieu de Tizi Ouzou Ouahab Aït Menguellet qui a fait ses preuves à la mairie du chef-lieu de wilaya. Une autre liste indépendante Hisn El Matine est, elle,conduite par Salah Tiza.

Enfin, rappelons que les candidats se présentent cette fois avec une nouvelle configuration induite par une nouvelle caractéristique des listes.

En effet, la loi électorale donne la chance à tous les candidats de prétendre aux voix des électeurs car les listes sont ouvertes. Désormais, le classement dans la liste n'a plus son importance habituelle car le candidat peut choisir les noms de son choix dans une même liste. Ce qui augure d'une concurrence rude, même entre les candidats d'une même liste.

K.B.